حتى نهاية سبتمبر 2021		حتى نهاية سبتمبر 2022
957	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,056
57	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	94
3,909	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	5,361

الأداء المالي حتى نهاية سبتمبر

مليون ر.ع

2021		2022	نسبة التغير
7,368	الإيرادات	10,567	%43.4
8,398	الإنفاق	9,444	%12.5
(1,030)	العجز / الفائض	1,123	-

بيانات مبدئية

الأداء المالي حتى نهاية سبتمبر 2022م

الإيرادات

سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنسبة (43.4%) حتى نهاية سبتمبر 2022م مسجلة نحو (10,567) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (7,368) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2021م. إذ ساهم ارتفاع أسعار النفط والإنتاج في إرتفاع الأيرادت الحكومية المسجلة بنهاية سبتمبر العام الجاري. وفيما يلي بنود الإيرادات:

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية سبتمبر)	2021	2022	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	3,909	5,361	%37.1
إيرادات الغاز	1,422	2,741	%92.8
الإيرادات الجارية	2,004	2,450	%22.3
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	33	15	(%54.5)
إجمالي الإيرادات	7,368	10,567	%43.4

صافي الإيرادات النفطية

ارتفع صافي الإيرادات النفطية (النفط والغاز) المحصلة حتى نهاية سبتمبر 2022م بنسبة (51.9%) مسجلة نحو (8,102) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (5,331) مليون ريال عماني حتى نهاية سبتمبر 2021م. ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع متوسط سعر النفط المحصل والذي بلغ (94) دولار أمريكي، بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج بنحو (1,056) ألف برميل يومياً.

الإيرادات الجارية

بلغت الإيردات الجارية المحصلة حتى نهاية سبتمبر 2022م نحو (2,450) مليون ريال عماني بنسبة ارتفاع بلغت (22.3%) مقارنة بالإيرادات المحصلة حتى نهاية سبتمبر 2021م والبالغة (2,004) مليون ريال عماني.

الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية سبتمبر 2022م نحو (9,444) مليون ريال عماني، بارتفاع قدره (1,046) مليون ريال عماني أي بنسبة (12.5%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2021م وفيما يلي بيان بأهم بنود الإنفاق:

المصروفات الإنمائية: بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات و الوحدات المدنية نحو (657) مليون ريال عُماني، بنسبة صرف بلغت (60%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2022 والبالغة (1100) مليون ريال عماني

المصروفات الجارية: بلغت المصروفات الجارية نحو (7,070) مليون ريال عماني بارتفاع بلغت نسبته (10.1%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م.

المساهمات والنفقات الأخرى: ارتفعت جملة المساهمات والنفقات الأخرى إلى نحو (1,434) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (578) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2021م. وقد بلغ الدعم على المنتجات النفطية والسلع الغذائية حتى نهاية سبتمبر 2022م نحو (563) مليون ريال عماني و (18) مليون ريال عماني على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (150) مليون ريال عماني.

العجز / الفائض

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية سبتمبر 2022م فائض مالي بلغ نحو **(1,123)** مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل عجز بلغ **(1,030)** مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2021م.

أكثر من 827 مليون ريال عماني

مستحقات القطاع الخاص المسددة بنهاية الربع الثالث من عام 2022م

سددت وزارة المالية بنهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو (827.47) مليون ريال عماني مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي ومكتملة للدورة المستندية.

السجل الوطني للأصول الحكومية

نظام مركزي متكامل يعمل على حصر الأصول الحكومية وإعداد استراتيجية لضمان مركزية إدارتها و رفع كفاءتها وتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال توجيه استخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل، بما يسهم في رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

أهداف المشروع

- تسجيل وإظهار القيمة الحقيقية للأصول الحكومية.
- رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.
- مركزية إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءتها.
- الإدارة الفعالة للأصول الحكومية في تقديم الخدمات العامة.
- تحديد الأصول الحكومية لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الأثار الاقتصادية للمشروع

01 بناء قاعدة بيانات تشمل على كافة تفاصيل الأصول الحكومية وفق القطاع و الموقع و فئة الأصل و ملكيتها.

02 التخطيط الأمثل للأصول الحكومية واستخدامها وإدارتها وتخصيصها أو إعادة ملكيتها للحكومة .

03 تعزيز عمليات صنع القرار الحكومي, مما يسهم في تعزيز الفاعلية و الكفاءة للقطاع العام.

04 إدارة فاعلة و كفوءة للأصول الحكومية بما يتماشى مع الممارسات الدولية الرائدة.

05 تقديم التقارير الدورية بشأن الأصول الحكومية.

الأصول المدرجة ضمن نطاق المشروع

سيشمل السجل الوطني للأصول الحكومية تفاصيل مختلف الأصول المملوكة لحكومة سلطنة عُمان مثل:

الأصول الملموسة:

- حقوق استخدام الأراضي وملكيتها.
- المباني و التشييدات.
- الآلات و المعدات.
- أثاث و معدات مكتبية.
- أصول النقل.
- الأصول التراثية.
- انشاءات قيد التنفيذ.
- تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي ومعدات الاتصالات.

الأصول المالية.

احتياطيات النفط و الغاز.

الأصول المملوكة للحكومة وتدار من قبل شركات جهاز الاستثمار العماني.

الأصول غير الملموسة:

- براءة الاختراع و حقوق الملكية الفكرية.
- العلامات التجارية
- البرمجيات.

الاستثمارات العقارية:

- حقوق استخدام و ملكية الأراضي.
- المباني و التشييدات.
- الأصول التراثية.

مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

الأصول التي آلت إلى حكومة سلطنة عمان بموجب اتفاقيات تقاسم إنتاج الطاقة.

مراحل عمل المشروع

- الدراسة والتخطيط للمشروع
- عمل السياسات و الاجراءات و الهيكل التنظيمي للسجل
- حصر الأصول الحكومية الحزمة الأولى: وزارة المالية ، وزارة الصحة ، بلدية مسقط
- تدشين النظام الإلكتروني للسجل الوطني للأصول الحكومي.
- إكمال حصر الأصول الحكومية.

الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي

الاقتصاد العالمي

أشار تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022م ، بأن النشاط الاقتصادي العالمي يشهد تباطؤاً كبيراً، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود ماضية. إذ تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من (6%) في عام 2021م، إلى (3.2%) في عام 2022م، وصولاً إلى (2.7%) في عام 2023م، مما يشير إلى حدوث أضعف معدلات نمو على الإطلاق منذ عام 2001م باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19.

ومن جانب اخر، يتوقع صندوق النقد الدولي بأن يرتفع التضخم العالمي من (4.7%) في 2021م، إلى (8.8%) في 2022م، ليتراجع لاحقا إلى (6.5%) في 2023م، و (4.1%) في 2024م.

أسواق النفط العالمية

وفقاً لتقرير وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) الصادر في شهر أكتوبر ، من المتوقع أن يبلغ السعر الفوري لخام برنت نحو (93) دولار أمريكي للبرميل خلال الربع الأخير من عام 2022، و (95) دولار أمريكي للبرميل في عام 2023م. وبحسب الوكالة، من المتوقع نمو الطلب على الوقود السائل بمعدل (2.1) مليون برميل في اليوم خلال عام 2022م وبمتوسط (1.5) مليون برميل يوميا في 2023م. وذكرت الوكالة بأنه من المتوقع تراجع معدل إنتاج خام النفط من دول منظمة أوبك - عقب إعلان أوبك بلس بخفض الإنتاج بنحو (2) مليون برميل في اليوم- من (29.6) مليون برميل يوميا في سبتمبر إلى نحو (28.6) مليون برميل يوميا خلال الربع الأخير من العام الجاري والربع الأول من العام المقبل.

الاقتصاد المحلي

أشار تقرير صندوق النقد الدولي المعنون بـ "توقعات الإقتصاد العالمي" الصادر في أكتوبر 2022م إلى أن الناتج المحلي الحقيقي لسلطنة عمان من المتوقع أن ينمو من 3% في 2021م إلى نحو 4.4% و4.1% في 2022م و 2023م، على التوالي. كما يتوقع الصندوق أن يحقق ميزان الحساب الجاري لسلطنة عمان نمواً إيجابياً خلال عام 2022م بعد الإنخفاض الذي سجله في 2021م بسبب جائحة كورونا وتراجع النشاط الاقتصادي ليرتفع من -6.1% في 2021م إلى 6.2% في 2022م، مشيراً إلى أن ميزان الحساب الجاري سيحقق نمواً بمعدل 3.6% في 2023م.